

CD/PV.980
17 March 2005

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثمانين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد تيم كوغلي (نيوزيلندا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الثمانين بعد التسعمائة لمؤتمر نزع السلاح.

سنعقد اليوم الجلسة العامة الأخيرة من سلسلة الجلسات التي خاطب فيها وزراء خارجية الدول الأعضاء وغيرهم من كبار المسؤولين مؤتمر نزع السلاح. وسنستمع إلى كلمات وزير خارجية كازاخستان، ووزير خارجية سلوفاكيا، والأمين البرلماني للعلاقات الخارجية باليابان، ووزير خارجية بولندا.

إن الدول الأعضاء في المؤتمر تقدر كثيراً استجابة المدعوين الموقرين للدعوة الموجهة إلى وزراء الخارجية لمخاطبتنا في الجلسات العامة. وزيارتهم للمؤتمر شاهد قوي على الأهمية التي يولونها شخصياً والتي توليها حكوماتهم لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، ولمساعدتنا في هذا المجال. وهذا الجزء الرفيع المستوى من الدورة يقوم بالفعل بإثراء المؤتمر بأفكار جديدة، وبمنظرة سياسية مبتكرة، وبنهج مبتكرة تجاه كل من التحديات والتهديدات الجديدة. كما أنه يعزز التعددية ويحفزها في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونحن مقتنعون بأن كلمات الضيوف الموقرين التي لا يقتصرون فيها على الإعراب عن قلقهم من المأزق الذي طال أمده داخل المؤتمر، وإنما يعربون فيها أيضاً عن دعمهم الأكيد لهذه الهيئة، كلمات ضرورية لإعطاء دفعة سياسية لإعادة الحيوية إلى مؤتمر نزع السلاح، مما يؤدي في النهاية إلى عودة المؤتمر مرة ثانية إلى التفاوض بشأن المسائل ذات الأولوية.

يوجد على قائمة المتكلمين الموقرين التي لدي لهذا اليوم أيضاً صاحب السعادة إدريس الجزائري، سفير الجزائر.

ولكنه يسرني الآن جداً أن أعرب عن ترحيبي الحار بأول المتكلمين الذين سيخاطبون المؤتمر، وهو معالي السيد كاسيمزومارت توكايف، وزير خارجية كازاخستان.

السيد توكايف (كازاخستان) (الكلمة بالإنكليزية): أقدر كثيراً الدعوة الموجهة إليّ من الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد سيرغي أوردزونوكيدزه لمخاطبة المؤتمر.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لإحاطتكم علماً بموقف كازاخستان من القضايا الرئيسية لنزع السلاح والأمن.

لقد تغير نظام الأمن الدولي تغيراً جذرياً في العقد الماضي. فأصبحت التهديدات والتحديات الجديدة، وانتشار الأسلحة النووية، وبروز الإرهاب الدولي مسائل تثير بالغ القلق للمجتمع الدولي. وقد ارتفعت احتمالات حصول الإرهابيين على الأسلحة النووية أو مكوناتها ارتفاعاً شديداً، ولم يعد من الممكن استبعادها كونها أمراً واقعاً لا محالة. ولذلك، فمن الضروري تماماً بذل جهود منسقة وفعالة على كل من الصعيدين الدولي والإقليمي لضمان السلم والأمن. ولن يتسنى لنا بلوغ هذه الغاية دون إرادة سياسية قوية، ودون التزام قوي باتخاذ خطوات عملية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

ونحن نرى أنه يجب أن يكون مؤتمر نزع السلاح أحد الأدوات الدولية الرئيسية التي تضطلع بدور حيوي في السعي إلى تحقيق نزع السلاح على الصعيد العالمي. يجب إذن مواصلة استكشاف إمكانات المؤتمر لصالح المجتمع الدولي.

وللأدوات المتعددة الأطراف الموجودة حالياً في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار أهمية حيوية في مجال التصدي للتحديات الأمنية. وتدعو كازاخستان إلى تعزيز التطبيق الشامل لنظم عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل،

وتعتقد أنه ينبغي تكييف الاتفاقات الدولية الحالية في هذا المجال مع الحقائق الجديدة. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، رغم التطورات الأخيرة المحيية للأمال، لا تزال حجر الزاوية للجهود الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار. ونأمل أن يتوصل المؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى تدابير ملموسة بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ولما كانت كازاخستان تولى أهمية بالغة للتنفيذ الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد وقعت البروتوكول الإضافي في عام ٢٠٠٤، وهي تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الوكالة في هذا المجال. وبالنظر إلى الأهمية المستمرة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تؤمن كازاخستان إيماناً راسخاً بأن الطلب الموجه إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية بمنح ضمانات أمن سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، طلب معقول وله ما يسوغه، كما أنها تؤيد المقترح القاضي بوضع اتفاق دولي جديد داخل المؤتمر بشأن عدم استخدام الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذه الأسلحة أو عدم التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لها.

كما أننا ندعو إلى التبكير بموعد إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي لها أهمية حاسمة لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، ونحث حكومات الدول التي لم توقع هذا الصك بعد أو لم تصدق عليه على أن تظهر إرادة سياسية والتزاماً حقيقياً بقضية نزع السلاح النووي.

وكازاخستان، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ملتزمة التزاماً شديداً بتعهداتها بموجب الاتفاقية. وتعرب كازاخستان عن رغبتها في الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ويجري حالياً اتخاذ الإجراءات الداخلية اللازمة لذلك. كما أننا نرحب بما تبذله الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية من جهود لوضع آليات للتشاور من أجل تعزيزها. ونحن نؤمن بأن إنشاء آلية تحقق في إطار الاتفاقية يشكل، على ما يبدو، مشكلة صعبة في سياق التطور السريع للتكنولوجيا الحيوية وتزايد التهديد بالإرهاب البيولوجي.

وكازاخستان تؤمن أيضاً بأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مسألة ضرورية لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. فمن المتوقع لهذه المعاهدة أن تحكم السيطرة الدولية على إنتاج المواد الانشطارية. ونحن ندعم ولاية التفاوض على وضع معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً، تحظر إنتاج المواد الانشطارية. كما أننا مقتنعون بأن بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية سيشكل خطوة كبيرة نحو نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

وقد تقدمت كازاخستان بطلب للانضمام إلى عضوية نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. ويتخذ بلدنا خطوات لدعم وتحسين نظامه الوطني لمراقبة الصادرات.

ولما كانت كازاخستان دولة تخلت طواعية عن ترسانتها النووية - التي كانت رابع أكبر ترسانة نووية في العالم - فإنها تشارك بهمة في المفاوضات الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، انتهت بلدان وسط آسيا من إعداد مشروع المعاهدة. وستكون هذه الوثيقة علامة بارزة على طريق الجهود المبذولة لتعزيز نظام عدم الانتشار. ومن المهم أن تقرر جميع بلدان وسط آسيا التوقيع على المعاهدة في سيمييالاتينسك - موقع التجارب النووية السابق الذي نُفذ فيه البرنامج النووي السوفياتي السابق.

ونحن مقتنعون تماماً بأنه لا ينبغي استخدام الفضاء إلا للأغراض السلمية. ولذلك، فنحن ندعم المبادرة التي أطلقها الاتحاد الروسي والصين لإعداد صك ملزم قانوناً لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وبشأن التهديد باستخدام القوة ضد الأجسام الموجودة في الفضاء.

وقد رحبت كازاخستان بإقدام زعماء مجموعة الـ ٨، أثناء مؤتمر قمة كاناناسكيس، على إنشاء الشراكة العالمية لمواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد المتعلقة بهذه الأسلحة. ونرى أن الشراكة العالمية، بمحاربتها لانتشار كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، تشكل إسهاماً أساسياً في تعزيز نظام عدم الانتشار.

إننا نشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها على الصعيد العالمي، ونعتقد أنه يجب اتخاذ كل ما يلزم من تدابير في أقرب وقت ممكن لوقف هذا السج، عن طريق تعزيز الرقابة على تصدير وتصنيع وتوريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد صارت وسائل التنفيذ العملي لبرنامج العمل المعتمد في عام ٢٠٠١ أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه مسائل موضوعية نوقشت أثناء المؤتمر الإقليمي الذي عُقد في ألماتي في آذار/مارس ٢٠٠٤.

ويستحيل تحقيق الأمن ونزع السلاح على نطاق العالم دون اتخاذ تدابير مناسبة لتعزيز الأمن الإقليمي. وأود في هذا الصدد أن أوجه عنايتكم إلى المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي يُعقد بنجاح سواء على صعيد رؤساء الدول أو على الصعيد الوزاري. وقد وافقت البلدان الأعضاء في هذا المؤتمر على وثيقة وحيدة - هي دليل تدابير بناء الثقة - ترسي أسس تعزيز التعاون ومنع المنازعات في القارة الآسيوية. وتكتسب هذه العملية زخماً، ويجري توسيع المؤتمر. وقد أصبحت تايلند عضواً جديداً في المؤتمر، في حين أعربت سنغافورة وكوريا الجنوبية عن اعترافهما بالمشاركة في هذه العملية بصفة مراقب. وهكذا أصبح هناك اليوم ١٧ دولة طرفاً في المؤتمر وأكثر من ١٠ بلدان تضطلع بدور المراقب. ويضم المؤتمر أيضاً عدداً من المنظمات الدولية.

والتعاون المتعدد الأطراف مهم جداً في مواجهة التحديات التي تعترض السلم والأمن. وتسلم كازاخستان بالدور الرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق الأنشطة الدولية لمكافحة الإرهاب، وتعتقد أنه ينبغي تعزيز دور لجنة مكافحة الإرهاب. ولقد عُقد الاجتماع الاستثنائي الرابع للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في بلدي في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام. وأبرز الاجتماع أهمية التفاعل بين اللجنة والمنظمات الإقليمية التي اكتسبت خبرة قيمة وواسعة في مكافحة الإرهاب. وسلمت كافة البلدان والمنظمات المشاركة في الاجتماع بما لتعميم معايير مكافحة الإرهاب من أهمية حيوية.

ومن المهم أيضاً ملاحظة أنه يجري اتخاذ تدابير شاملة لمكافحة الإرهاب في منظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة التعاون في وسط آسيا، ورابطة البلدان المستقلة. وتقوم جميع هذه المنظمات حالياً بتقديم قوائم بأسماء جماعات إرهابية سيتم حظر أنشطتها، كما أنها تعد إطاراً قانونياً لمكافحة الإرهاب.

وتؤيد كازاخستان إنشاء مجلس من المنظمات الإقليمية يتبع الأمين العام للأمم المتحدة. ويمكن تحقيق استفادة كبيرة من هذا المجلس في تنسيق تدابير وخطط المنظمات الإقليمية الرامية إلى التصدي لمشكلة الإرهاب.

وعليّنا أن نفر مع الأسف والقلق بأن مؤتمر نزع السلاح قد أخفق في اعتماد برنامج عمله، ومن ثم في الوفاء بولايتة. ومع ذلك، فكازاخستان تعتقد أن المسؤولية عن المحافظة على هذا المنتدى تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره. ولذلك، فنحن ندعم فكرة إحلال التوازن بين أولويات مؤتمر نزع السلاح. ومن الضروري التوصل إلى صيغة توفيقية سياسية تأخذ في الحسبان المصالح الوطنية لكافة الدول المعنية. وهذا الهدف سهل المنال بشرط أن تمارس كافة البلدان الأعضاء إرادتها السياسية وتتحدى بالمرونة وتتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع الدولي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أود، باسم المؤتمر، يا معالي الوزير، أن أشكركم جزيل الشكر على بيانكم المهم وعلى الأهمية التي توليها حكومتكم لأعمال هذا المؤتمر. سأقوم الآن بتعليق الجلسة لعدة دقائق من أجل مرافقة الوزير خارج قاعة المجلس.

علقت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠ واستؤنفت في الساعة ١٠/٢٥

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): يشرفني كثيراً الآن أن أرحب بوجود معالي السيد إدوارد كوكان، وزير خارجية سلوفاكيا، في مؤتمر نزع السلاح، وأعطيه الكلمة الآن لمخاطبة المؤتمر.

السيد كوكان (سلوفاكيا) (الكلمة بالإنكليزية): إنه ليشرفني كثيراً أن أتحدث أمام هذا المنتدى المهم. فلطالما برهن مؤتمر نزع السلاح على أهميته للأمن والاستقرار والسلم وتحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي، واكتسب سمعة طيبة بفضل العديد من إنجازاته المهمة.

لقد وقعت أحداث كثيرة في بلدي سلوفاكيا منذ المرة الأخيرة التي خاطب فيها وزير سلوفاكيا هذا المؤتمر في عام ١٩٩٧. فقد انضمت سلوفاكيا إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمات دولية هامة أخرى. واستعد بلدي لتسلم نصيب أكبر من المسؤولية في القضايا المتعددة الأطراف. والقوات السلوفاكية تشارك في بعثات حفظ السلام بأعداد كبيرة نسبياً إذا ما قيست بحجم جيش سلوفاكيا واقتصادها. وفي خريف هذا العام، سيجري انتخاب سلوفاكيا، على الأرجح، عضواً في مجلس الأمن بالأمم المتحدة لخدمة هذه الهيئة لمدة عامين، وهي أعلى هيئة تضطلع بحراسة السلم والأمن في العالم.

ومن ناحية أخرى، يبدو أنه لم يحدث الكثير في مؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٩٧. فقد كان المؤتمر آنذاك قد أنهى لتوه أكثر فترة مثمرة في تاريخه بنجاح التفاوض على اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومنذ ذلك الحين والمؤتمر لم يتمكن من بدء مفاوضات بشأن أي موضوع.

ويجب التسليم، مع ذلك، بأن طاقة كبيرة قد بُذلت خلال تلك السنوات في الجهود الرامية إلى عودة المؤتمر إلى أعماله الموضوعية. وأود أن أشيد بتلك الجهود كلها، وبخاصة ما بذله أول رئيسين لدورة المؤتمر في هذه السنة - وهما سفيراً هولندا ونيوزيلندا. أعلم أنهما قد بذلا كل ما في وسعهما لتحقيق بعض التقدم على الأقل قبل أن ينتقل المسؤولون عن نزع السلاح إلى نيويورك للمشاركة في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد في أيار/مايو.

ولقد حضرت لمخاطبة هذه الهيئة الموقرة اليوم ولا أدعي أن سلوفاكيا تمتلك مفتاح التوصل إلى برنامج عمل يقبله الجميع. كما لا أدعي أننا اكتشفنا وصفة سحرية تدفع إلى بدء المفاوضات. بل أنتم، يا أعضاء الوفود الجالسين في هذه القاعة، أقدر من يستطيع التوصل إلى الوصفة السليمة ما أن تتلقوا جميعاً الضوء الأخضر من عواصمكم. أما عني، فدعوني أعرض بعض الملاحظات ودواعي القلق العامة.

نحن نعتقد أنه حين تعتمد هيئة متعددة الأطراف جدول أعمالها، فينبغي أن تكون مستعدة لتناول - بشكل أو آخر - جميع البنود المهمة المدرجة على جدول الأعمال. وسيكون في اتباع نهج شامل ومتوازن عند تناول جدول أعمالها إشارة إلى توافر الاحترام الأساسي من جانب مؤتمر نزع السلاح للدول الأعضاء التي تستثمر كماً هائلاً من الموارد البشرية والدبلوماسية والمالية لمواصلة أعمال المؤتمر. ومن ناحية أخرى، فإن المؤتمر مرغم بموجب نظامه الداخلي على اتخاذ القرارات بتوافق الآراء. وأتفق بالفعل على أن المواضيع المتصلة بالسلم والأمن العالميين، بما في ذلك عدم الانتشار ونزع السلاح، تشكل أموراً أخطر وأعقد من أن تتخذ القرارات بشأنها بالتصويت. ولذلك، لا ينبغي أن نلقي باللوم في عدم التوصل حالياً إلى اتفاق على أي وفد دون غيره أو أي مجموعة من الدول. فهذا عمل جماعي ومسؤولية جماعية. وأحثكم على زيادة جهودكم من أجل ترتيب أولوياتكم الحالية ووضع إطار زمني لها بأسلوب يعكس بواقعية أكثر التهديدات الحالية إلحاحاً، التي يتعرض لها السلم والأمن العالميين.

ولمزيد من التحديد، أرى عدداً من التحديات الكبرى التي يواجهها هذا المنتدى في هذه الأيام. وأول هذه التحديات الكبرى يتصل بالمؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من بدء المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، ناهيك عن إتمام هذه المفاوضات في السنوات الخمس المقررة لذلك، هذا على الرغم من الالتزام السياسي الصريح المتخذ لتحقيق هذه الغاية أثناء المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد في عام ٢٠٠٠. وهذا فشل واضح، وضربة شديدة لمصادقية هذه الهيئة. وينبغي معالجة القصور الذي تسبب في هذا الفشل بأكبر قدر من الجدية في الشهور القادمة.

وأما التحدي الكبير الثاني، فيأتي مصاحباً للبيئة السياسية والأمنية العالمية المتغيرة. ولقد بدأت الأمم المتحدة عملية إصلاح للتغلب على هذا التحدي. فهل سيتخلف مؤتمر نزع السلاح عن الركب؟ إن التحليل الوارد في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير يتناول الأمن من جوانب عديدة: فهو يضعه في سياق أوسع يضم مسائل مثل التنمية والترتيبات المؤسسية والأمن الجماعي، ويشمل ذلك المواضيع المتصلة اتصالاً مباشراً بالمؤتمر، مثل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. دعوني إذن أطرح بعض الأفكار الواردة في التقرير من منظور المؤتمر.

إن بدء الأعمال الموضوعية للمؤتمر ليس هدفاً في حد ذاته. وإنما هو وسيلة لصالح وفائدة الأهداف النبيلة المتمثلة في تحقيق السلم والاستقرار العالمي والأمن والرخاء للجميع. ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك انتشارها في الخفاء، ودرء خطر وقوعها في أيدي جهات فاعلة غير الدول وجماعات إرهابية، وتناول مسألة نزع السلاح، هي قضايا الساعة في زماننا. ولا شك في أن للمؤتمر دوراً لا غنى عنه في تناول هذه المسائل. غير أن الوسيلة السليمة الوحيدة لكي يضطلع المؤتمر بمهامه بفعالية ويدعم أهميته تقع على عاتق الدول الأعضاء. والعواصم هي التي يتعين عليها تناول التحديات بجدية وبدء العمل.

وبصرف النظر عما نبدية جميعاً من أفضل النوايا، فإن استمرار حالة عدم التصرف يمكنها أن تؤدي بالمؤتمر إلى فقدان مصداقيته. وأياً كانت درجة أهمية المؤتمر، فما هو إلا أداة لمتابعة سياسات الدول. ولذلك، فإن مصداقية الدول والإنجازات المحققة في مجال الأمن العالمي هي التي في المحك. وبما أن الأمن هو العنصر الرئيسي للعديد من المجالات الأخرى لحياة الإنسان ونمائه، فإن الرهان أكبر بكثير مما يبدو عليه للوهلة الأولى. وأعتقد أن هذه هي الزاوية التي يجب أن ننظر منها، عند عودتنا إلى عواصمنا، إلى المآزق الذي استقر فيه المؤتمر.

وأنا مقتنع بأنه لا غنى عن تغيير المواقف في العواصم. وبدلاً من انتظار قيام الآخر باتخاذ الخطوة الأولى، لا بد من أن ينظر كل واحد إلى ما يفعله هو منذ هذه اللحظة. ومن الضروري إعادة تقييم موقفنا من تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. دعوي أستخدم كمثال الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار. ينبغي أن تكون هذه الأركان الثلاثة متوازنة لضمان تحقيق الغرض العام منها. ومع ذلك، يتعذر تصديق أن نزع السلاح والحق في الاستخدام السلمي للعلم والتكنولوجيا الحديثة، كما تنص على ذلك معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، يمكن متابعتها كما ينبغي في عالم مفعم بمخاطر الانتشار. وتشكل استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أداة مهمة لتناول خطر الانتشار. وسلوفاكيا، بوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي، تؤيد هذه الاستراتيجية تأييداً تاماً، كما تؤيد التدابير العملية المذكورة فيها.

ومع ذلك، يبدو أن تحقيق تقدم كبير في المؤتمر أمر مستبعد الحدوث في القريب العاجل. ويُصح إذن باتخاذ خطوات بناءة، ولو كانت صغيرة، نحو التقريب بين تطلعات كل منا وإعادة بناء الثقة. وهناك فرص كثيرة في هذا الشأن. أود أن أبرز اثنتين منها. تتصل الفرصة الأولى بالمؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم الانتشار. فالكثير يتوقف على نتائجها. فإذا ما استوفى الاستعراض مهامه بنجاح، فسوف يرسى أساس جيد لتحويل إنجازاته إلى تقدم داخل المؤتمر أيضاً.

وأما الفرصة الثانية، فتكمن في القرار ١٥٤٠ الصادر عن مجلس الأمن بالأمم المتحدة. فتنفيذ هذا القرار سيكون حاسماً للتقدم في كامل مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك أعمال المؤتمر. وينبغي أن تكون الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أول من ينفذ بالكامل هذا القرار بسرعة وفعالية. فمن شأن هذا أن يخلق مناخاً إيجابياً عاماً وأن يُتخذ أيضاً مثلاً تحتذي به الدول الأخرى غير الأعضاء في المؤتمر. ومما له أهمية أساسية ألا تفقد عملية التنفيذ زخمها، حيث سيكون لذلك تأثير قوي أيضاً على جهود بناء الثقة السالفة الذكر. وهذه فرصة فريدة يتعذر تكرارها.

وفي هذا السياق، أود أن أشير في عجالة إلى مؤتمر قمة رئيسي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الذي عُقد مؤخراً في مدينة براتيسلافا العاصمة. فقد دلت مؤتمر القمة هذا مرة ثانية على مدى أهمية توافر الثقة. ولقد توصل الرئيسان بوش وبوتين إلى أرضية مشتركة بشأن بعض القضايا الهامة المتصلة أيضاً بالأمن وعدم الانتشار. ونحن نعتقد أن هذه الأمثلة الإيجابية ستحدونا جميعاً إلى اتباعها. ويشكل مؤتمر قمة براتيسلافا واحدة من لبنات عملية بناء الثقة التي ينبغي الإكثار منها كميّاً ونوعياً على حد سواء.

دعوني أختتم كلمتي بالإعراب عن رغبتي الشديدة في أن تجدوا، بالتعاون مع عواصمكم، وسيلة للخروج من المأزق، وأتمنى لكم كل النجاح في هذا المسعى. وآمل أن تكون سلوفاكيا، بوصفها عضواً في هذه الهيئة التي لا تزال محتفظة بأهميتها، من سعادة الحظ بالمشاركة في المفاوضات العاجل في المفاوضات الموضوعية المتعلقة بأكثر القضايا إلحاحاً.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أود، باسم المؤتمر، يا معالي الوزير، أن أشكركم بحرارة شديدة على بيانكم ونصائحكم الهامة وعلى الأهمية التي توليها حكومتكم لأعمال هذا المؤتمر. فلکم كل التقدير على هذا.

سأقوم الآن بتعليق الجلسة لبضع دقائق من أجل مرافقة الوزير خارج قاعة المجلس.

علقت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠ واستؤنفت في الساعة ١٠/٤٢

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): يشرفني كثيراً الآن أن أرحب ترحيباً حاراً، باسمكم جميعاً، بمعالي السيد إيسونوري أونوديرا، الأمين البرلماني للعلاقات الخارجية باليابان، الذي سيلقي كلمته الآن على المجلس.

السيد أونوديرا (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أولاً وقبل كل شيء أن أهنيكم على توليكم الرئاسة. واسمحوا لي أن أؤكد لكم دعم بلدي الكامل لما تبذلونه بلا كلل ولا ملل من جهود ولما تتخذونه من مبادرات.

وإنه لشرفني دعوتكم لي لمخاطبة هذا المنتدى التاريخي. فهذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف أمامها اليوم، أكثر من أي وقت مضى، مهمة عاجلة تضلع بها. ولقد أفرز هذا المؤتمر عدة اتفاقات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وتشكل هذه الاتفاقات أدوات لا غنى عنها لضمان السلم والأمن الدوليين. غير أن هذه الصكوك المتعددة الأطراف واجهت في الآونة الأخيرة تحديات مختلفة، لم يعثر لها على مخرج. وفي هذا السياق الواسع تكون الآمال المعقودة على مؤتمر نزع السلاح عريضة بالفعل. ولقد سبق للمؤتمر أن حدد مواضيع رئيسية لتناولها. غير أنه ظل بلا حراك لمدة تناهز العقد. ويشكل هذا الوضع مصدراً لخيبة أمل شديدة ودواعي قلق خطيرة للعالم. وينبغي تخطي حالة الجمود هذه.

إن لهذه السنة، ٢٠٠٥، أهمية بالغة لمؤتمر نزع السلاح. فهي أولاً تشهد مرور ستين عاماً على القذف الذري الذي تعرضت له اليابان. وصوت المجتمع المدني الياباني الذي لم يكن يوماً أعلى مما هو عليه الآن يدعو إلى القضاء على الترسانات النووية. فالإيابان هي البلد الوحيد الذي عانى من الخراب النووي. وتحمل اليابان مسؤولية معنوية تجاه المجتمع الدولي في الدعوة إلى القضاء التام على الأسلحة النووية، وقد بذلت جهوداً دبلوماسية كبيرة لاتخاذ تدابير ملموسة تفضي إلى هذه الغاية. وخلال اتباع هذا النهج العملي والمتدرج، اضطلع المؤتمر بدور محوري لبلوغ تدابير نزع السلاح الملموسة هذه، وعليه أن يواصل هذا الدور.

وثانياً، سوف يُعقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ في أيار/مايو من هذه السنة. والمؤتمر ونظام معاهدة عدم الانتشار كيانان منفصلان، لكل منهما دور يؤديه. غير أن كليهما يشكل عنصراً أساسياً من عناصر النظام الحالي لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، وينبغي لذلك أن يسطلعا بأدوار

يدعم بعضها بعضاً. ولا بد من بدء الأعمال الموضوعية في المؤتمر لإعطاء دفعة قوية للمؤتمر الاستعراضي القادم. والفرصة سانحة أمام المؤتمر لتجاوز حالة الجمود التي يمر بها حالياً، والوفاء بما يأمله العالم منه.

وقد قدمت مبررات مختلفة لشرح السبب في عدم قدرة المؤتمر على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمله: اختلاف الأولويات بين كل مجموعة إقليمية وأخرى، أو ما يسمى بمشاكل الربط، أو مجرد عدم توافر الإرادة السياسية. وباختصار، لا يوجد توافق في الآراء بين الدول الأعضاء في المؤتمر بشأن تحديد أهم القضايا التي يتعين على المؤتمر تناولها. وأود أن أتقدم بالافتراضات التالية، عسى أن يتم التغلب على هذا المأزق، وينشأ زخم يعيد الحيوية والإنتاجية إلى المؤتمر، فيعود إلى مهامه الموضوعية.

أولاً، بالنظر إلى سرعة تغير البيئة الأمنية، لم يعد باستطاعتنا تحمل التبعات المترتبة على الاستمرار في مناقشات إجرائية طويلة. وعلى المؤتمر أن يتقدم بصكوك جديدة لتناول التحديات الأمنية المحدقة بنا اليوم. ومن هذا المنطلق، تكتسب معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أهمية بالغة، ليس فقط من أجل نزع السلاح النووي، بل أيضاً من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية. فبإيقاف أي إنتاج في المستقبل للمواد الانشطارية، ستسهم هذه المعاهدة في القضاء على مصدر محتمل من مصادر الانتشار. ولهذا السبب، ترى اليابان أن لبدء المفاوضات المتعلقة بهذه المعاهدة أولوية داخل المؤتمر. ولربما كان هناك بالفعل أكثر من منظور مختلف لما يمكن أن يكون عليه موضوع المفاوضات. ولكن لا توجد دولة عضو، حسب علمي، تعارض بدء المفاوضات في حد ذاته. ينبغي إذن بدء المفاوضات بلا مزيد من التأخير، وسوف يتسنى أثناء المفاوضات التوصل إلى حلول لما يُحتمل ظهوره من مشاكل تتعلق بالتحقق.

وثانياً، أود أن أشير إلى أنه على الرغم من أن السبب الحقيقي في حالة جمود المؤتمر يمكن أن يعزى إلى قلة مرونة الدول، وربما كان المجال متسعاً لتحسين الأمور في مجال إجراءات المؤتمر الحالية. فقيام الرؤساء القادمين بتحسين مستوى الاتساق والتنسيق في مجال الإدارة يمكنه أن ييسر بناء توافق الآراء. وفي الوقت نفسه، وفي ظل الإصلاح الجاري داخل الأمم المتحدة، ينبغي بحث المؤتمر من منظور جديد لجعل أعماله أكثر كفاءة وتركيزاً على النتائج. فافتقار أي منظمة إلى التنظيم الذاتي ليس له من نتيجة سوى التدهور. ولا تستثنى من ذلك المنتديات الدولية كمؤتمر نزع السلاح.

وأود في هذا السياق أن أذكركم بأن المؤتمر يحدد عضويته بـ ٦٥ دولة فقط. ويوجد ثلاثة وعشرون بلداً على قائمة الانتظار للانضمام إليه. وكانت العضوية قد حُددت لضمان الكفاءة للمنتدى. ونحن نتحمل بهذا التزاماً أخلاقياً شديداً ببدء المفاوضات في ميدان نزع السلاح، من أجل مصلحة المجتمع الدولي بأسره.

وأود قبل أن أنهى كلمتي أن أوجه عنايتكم إلى قضية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ففي الوقت الذي كانت البلدان المعنية تبذل فيه جهوداً دبلوماسية للتوصل إلى حل سلمي للقضية النووية عن طريق محادثات الأطراف الستة، أصدرت وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بياناً في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥ أعلنت فيه أن الجمهورية ستعلق مشاركتها في محادثات الأطراف الستة لأجل غير مسمى، وأنها صنعت أسلحة نووية. وهذا الإعلان يدعو إلى شديد الأسف، وقد سبق أن أعرب المجتمع الدولي، بما فيه حكومة اليابان، قلقه الشديد من هذا البيان في عدة مناسبات، بما في ذلك أثناء اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في

أوائل آذار/مارس. فالبرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل تهديداً مباشراً لأمن واستقرار منطقة شمال شرق آسيا، بما فيها اليابان، كما أنه يشكل خطراً شديداً على النظام الدولي لعدم الانتشار.

وعلى المجتمع الدولي ألا يقبل تحت أي ظرف من الظروف أية عملية تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإنتاج الأسلحة النووية أو حيازتها أو امتلاكها أو تجربتها أو نقلها. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بضممان نزع السلاح الكامل فيما يتعلق بجميع برامجها النووية، في ظل عملية تحقق دولي جديرة بالثقة. ومن المهم للمجتمع الدولي، بما فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن يجابه الوضع بمواجهة صريحة تجنباً لأي ندم في المستقبل. واليابان تؤمن إيماناً راسخاً بأنه ينبغي حل القضية النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالوسائل السلمية عن طريق الحوار. وتشكل محادثات الأطراف الستة حالياً أكثر الأطر واقعية لتحقيق ذلك، وينبغي الاستمرار في استخدامها على الوجه الأمثل. وتحت اليابان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الموافقة على استئناف محادثات الأطراف الستة في موعد قريب، دون شروط مسبقة. واليابان، هي والصين بصفتها البلد المضيف لمحادثات الأطراف الستة، وشركاؤهما الآخرون مستعدون للاستمرار في بذل قصاراهم للتوصل إلى حل عن طريق الجهود الدبلوماسية، وفي مقدمتها الإسهام بمهمة في محادثات الأطراف الستة. وعلاوة على ذلك، تؤمن اليابان بأنه ينبغي للمجتمع الدولي، في حالة عدم إحراز تقدم نحو حل هذه القضية النووية، أن يتناول الوضع بطريقة أنسب، وبإحساس أكبر بالضرورة الملحة لهذه المسألة.

وتأمل اليابان إلى أن يسفر هذا الإحساس بالضرورة الملحة لبدء المفاوضات، الذي يتقاسمه أعضاء المؤتمر، عن بدء الأعمال الموضوعية في هذه السنة. وأؤكد للمؤتمر أن اليابان ستواصل الاضطلاع بدورها في التشجيع على نزع السلاح عدم الانتشار، وأنها تجدد التزامها القوي بالتعددية البناءة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أود، باسم المؤتمر أن أشكر السيد الأمين البرلماني للعلاقات الخارجية باليابان شكراً جزيلاً على بيانه ونصائحه المهمة، وأن أشكركم كثيراً أيضاً على الدعم المستمر الذي تقدمه حكومتكم لأعمال هذا المؤتمر والدعم الذي أعربتم عنه للرئيس.

سأقوم الآن بتعليق الجلسة لبضع دقائق في هذه المرة من أجل مرافقة الأمين البرلماني خارج قاعة المجلس.

علقت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥ واستؤنفت في الساعة ١١/٠٥

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): يشرفني كثيراً الآن أن أرحب بوجود معالي السيد آدم دانيال روتفيلد، وزير خارجية جمهورية بولندا، بيننا. وأعطيه الكلمة لكي يخاطب المؤتمر.

السيد روتفيلد (بولندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بالتعبير عن تقديري الشديد لكم ولن سبقوكم على دعمكم المستمر لجعل مؤتمر نزع السلاح يعود مرة أخرى إلى التركيز على مهمته الأولى، وهي التفاوض على معاهدات نزع السلاح. ودعوني أشدد على أنكم ومن سيخلفونكم في رئاسة المؤتمر تستطيعون التعويل على دعمنا الكامل لكم في عملكم على الوفاء بمهمتكم الصعبة. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأحيي الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد سيرغي أوردزونوكيدزه، فضلاً عن نائبه السيد إنريكي رومان - موري.

إن البيئة الدولية الجديدة تتسم بوجود ظواهر نوعية جديدة مثل الإرهاب الشديد؛ وانتشار الأسلحة بصورة غير مسبقة، بما في ذلك الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل على حد سواء؛ وتزايد أعداد الدول المكروبة؛ وظهور قدرات جديدة لدى العناصر الفاعلة من غير الدول تمكّن من الاعتداء على الدول. وتطرح هذه العناصر مجتمعة تحدياً كبيراً أمام الدول واستقرارها وأمنها.

وأصبحت أقوى الدول نفسها غير قادرة وحدها على مواجهة التحديات الجديدة والتصدي لها. ولذلك يتعين التوصل إلى وسائل تجعل الهياكل المتعددة الأطراف فعالة ومناسبة، بحيث تتمكن الدول من التعاون والرد على التهديدات في ظل الإطار المؤسسي المتعدد الأطراف الحالي - وفي المقام الأول داخل منظومة الأمم المتحدة.

غير أن واقع الأمر هو أن الهياكل الأمنية الجديدة تظهر خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة، ويشمل ذلك مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح، ويكون هذا ضرورياً في بعض الأحيان. وينبغي ألا يؤدي هذا إلى تهميش الأمم المتحدة وتحويل السياسات الأمنية مرة أخرى إلى شأن داخلي.

يجب أن تضطلع الأمم المتحدة اليوم، وأكثر من أي وقت آخر، بدور حاسم، وهي تسعى إلى التوصل إلى توافق جديد في الآراء وإلى إحراز تقدم ممكن في مجال السلم والأمن. ومجال التفاؤل مفتوح، ولكن ينتظره الكثير من العمل والجهد. وفي هذا السياق، ترى بولندا قيمة إيجابية في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعنون "عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة". فغالبية توصيات الفريق ترد رداً جيداً على التهديدات الرئيسية التي يتعرض لها السلم والأمن في عالم اليوم. ولقد نجح التقرير في محاولة إجراء استعراض واسع النطاق للقضايا المتصلة بالنظام العالمي للأمن الجماعي، من الأسس المفاهيمية إلى الأمور المؤسسية. ويشكل التقرير، في رأينا، أساساً جيداً لإعداد مقررات مؤتمر القمة الذي ستعقده الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥.

ونحن نرحب بكون التقرير قد أخذ بعين الاعتبار بعض المقترحات والتوصيات البولندية. كما أننا سعداء لأنه يتفق في كثير من نقاطه مع مبادرة "السند السياسي الجديد" من أجل الأمم المتحدة في القرن الواحد والعشرين، الذي تقدمت به بولندا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢. وفي ٨ شباط/فبراير، قدمت إلى الأمين العام للأمم المتحدة مشاريع عناصر للسند السياسي الجديد، يمكن اعتمادها، ويفضل أن يوقعها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة المقرر عقده في عام ٢٠٠٥. وسيكون السند السياسي الجديد في تصورنا توافقاً جديداً في الآراء بشأن كيفية توظيف ميثاق الأمم المتحدة على الوجه الأمثل لتطبيق مبادئه ومقاصده ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين. إننا نحتاج إلى إعلان موجز ورسمي، يتضمن التزامات بعدد من مبادئ قواعد السلوك تستند إلى القيم، ويتم تفسيرها في ضوء ظواهر الأمن العالمي التي تتعرض لها كل دولة.

إن أهم تحديين مطروحين على جدول أعمال المجتمع الدولي هما انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب. وإن لدينا بعض الأدوات لمواجهتهما، ولكنها ليست اليوم كافية.

فنظام عدم الانتشار النووي مجهز بعدد من صكوك القانون الدولي، مثل معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل. كما تعززه أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن نظم مراقبة الصادرات. ولا يمكننا أن نقلل من شأن الاتفاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن استخدام مخزونات الأسلحة النووية

التي خلفها الاتحاد السوفياتي - كتركة من الماضي. وهكذا فإن مجموعة الاتفاقات المتعلقة بوقف انتشار المواد الانشطارية كبيرة، وهي تؤدي عملها، وإن لم يكن ذلك بالفعالية الكافية. والحلقة المفقودة الحاسمة في هذه السلسلة هي الافتقار إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي دخلت حيز النفاذ منذ ٣٥ عاماً تحدد التوقعات المتشائمة، حتى إنه يوجد اليوم ما بين ١٥ و ٥٠ دولة حائزة للأسلحة النووية. وبانضمام ١٨٨ دولة طرفاً إليها، تكون هذه المعاهدة واحدة من أكثر المعاهدات الدولية اكتساباً للتأييد العالمي. وبالنظر إلى المخاطر الشديدة التي يطرحها الانتشار النووي للدول كافة، فقد كانت معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية الحقيقي للأمن العالمي. وقد برهنت الوثيقة الختامية التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ بوضوح على أن جميع الدول الأطراف في هذه المعاهدة ملتزمة التزاماً جاداً بتحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

دعوني أكرر الموقف الذي ظلت حكومتي عليه منذ وقت طويل، وهو أن تقدم نزع السلاح النووي يستلزم مزيجاً ناجحاً من التدابير الأحادية والثنائية والمتعددة الأطراف، يأتي كل منها ليكمل الآخر ويعززه. وعلاوة على ذلك، فالتقدم على مسار نزع السلاح النووي وآفاق هذه العملية يؤثران تأثيراً مباشراً على السلم والأمن العالميين. وهذا هو السبب في إيماننا الراسخ بأنه ينبغي عدم التقليل من شأن الدور الذي تؤديه المتدييات المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح، وإن كنا نقدر ونرحب كثيراً بما تبذله الدول الحائزة للأسلحة النووية من جهود أحادية وثنائية لنزع السلاح النووي. وعليه، تولي بولندا أهمية كبيرة لنتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥، بوصفه إنجازاً كبيراً، وتعرب عن أملها الشديد في أن يسهم هذا الحدث في جهود نزع السلاح في هيئات ومحافل أخرى، ولا سيما داخل هذه الهيئة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لدعوة الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تبذل كل ما في وسعها لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي، وأن تخرج لنا من هذا المؤتمر بنتائج ملموسة كتلك التي أسفر عنها المؤتمران الاستعراضيان لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

إن مؤتمر نزع السلاح قادر على الإسهام بفعالية في التقدم بالنظم المتعددة الأطراف. وقد أدى دوراً مهماً في الماضي. فكان الملتقى الذي جرت فيه المفاوضات بشأن أهم معاهدات نزع السلاح. كما أنه عمل على تحقيق الهدف المنشود من تعزيز السلم والأمن الدوليين عن طريق تعزيز نظام نزع السلاح المتعدد الأطراف. وخلال الحرب الباردة، ومنذ نهايتها، كان المؤتمر منتدى للحوار وبناء الثقة. وكان المكان الذي تستطيع فيه الدول أن تتناقش وتتفاوض، عندما يحين الوقت، بشأن المسائل البالغة الأهمية لمصالحها الأمنية. ورغم أن تحقيق توافق الآراء لم يكن أبداً أمراً هيناً، فقد استطاع المؤتمر والمنتديات التي سبقته التفاوض والموافقة على معاهدات مهمة مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على سبيل الذكر لا الحصر. وقد نبعت نجاحات المؤتمر السابقة من وجود إرادة سياسية حقيقية للتقدم على مسار نزع السلاح المتعدد الأطراف.

واليوم، ظل المجلس ثمانية أعوام كاملة متعثرًا في مناقشاته المتعلقة ببرنامج العمل. فإذا بنا نشاهد اجتماعات لا تنتهي، لمناقشة ما ينبغي أن تكون عليه أعمال المؤتمر، بدلاً من مناقشة تفاصيل المعاهدات المتفاوض بشأنها. وبعض الوفود لا يبدي المرونة اللازمة، في حين أن غالبية الوفود مستعدة لبدء الأعمال الموضوعية.

إننا بحاجة إلى كسر حالة الجمود التي يمر بها المؤتمر. فنحن نواجه تحديات متزايدة في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونظام عدم الانتشار النووي يقع تحت ضغوط شديدة. وقد أثبتت الشبكات غير الشرعية التي تورّد المواد والتكنولوجيات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل أنها تشكل تهديداً أكبر بكثير مما كان متوقعاً من قبل. وأصبحت منظومات الدفاع الجوي المحمولة أداة قاتلة في أيدي الإرهابيين، ولا تزال مخزونات هائلة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية تشكل تهديداً، ولا سيما إذا ما وقعت في أيدي العناصر الفاعلة من غير الدول. والقائمة طويلة.

إن بولندا - هي وحلفاؤها وشركاؤها - تعمل بجد على منع هذه التهديدات. فبلدي يشارك في الأنشطة الجارية في إطار مبادرة الأمن من الانتشار، التي بدأت في كراكوف في عام ٢٠٠٤. ونحن ندعم التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ الصادر عن مجلس الأمن بالأمم المتحدة. كما أننا نساعد الشركاء في تدمير الأسلحة الكيميائية. ونشارك بنشاط في الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن هذا المؤتمر يواجه مهاماً حساساً. ومن المتوقع أن تسفر المفاوضات التي طال انتظارها بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية عن تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، وإحراز تقدم في تحقيق أهداف نزع السلاح التي وضعتها المجتمع الدولي. ومن المتوقع أيضاً أن تساعد المناقشات المتعلقة بترع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية على تعزيز دور المؤتمر في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددي الأطراف. ونرى أنه ينبغي ألا يمتنع المؤتمر عن تناول مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. فإننا نوفي بذلك بالتزامنا بتكريس الفضاء الخارجي للاستخدامات السلمية.

والآراء التي عرضها مؤخراً رئيس هذا المؤتمر ورئيسه السابق بشأن الأوضاع في المؤتمر آراء واقعية تعطينا أملاً في إعداد برنامج العمل الذي طال انتظارنا له. ودعوني أؤكد استعداد بولندا لبدء الأعمال الموضوعية في هذه الهيئة في أقرب وقت ممكن. وهناك أيضاً مسائل أخرى يمكن أن تجد طريقها إلى الجدول الزمني لأنشطة المؤتمر. وينبغي ألا نقيّد أنفسنا بالقضايا التقليدية. وليست منظومات الدفاع الجوي المحمول، والتحقق بشأن معاهدات نزع السلاح والامتنال لها، والأسلحة التقليدية، وتدابير بناء القدرات سوى مجرد أمثلة لما يمكن أن يتباحث فيه مؤتمر الأطراف.

ولقد سُمعت مؤخراً أصوات تنم عن إحباط، وتفتوح تعليق أعمال المؤتمر. ومع مشاطرة الشعور العام ببعض خيبة الأمل تجاه نتائج أعمال هذه الهيئة، لا يمكنني أن أوافق على مثل هذه المقترحات. ويجب أن أؤكد مرة أخرى أن مؤتمر نزع السلاح قد أثبت قيمته في الماضي. وإيماني شديد بأنه لا تزال أمامه مهام جسيمة، بوسعه أن يضطلع بها.

وأود بموافقتكم، يا سيادة الرئيس، أن أضيف هنا، واضعاً في اعتباري موقفي السابق، وليس بصفتي وزيراً لخارجية بولندا، أن الوقت ربما يكون قد حان لبدء واستحداث أسلوب جديد - مجموعة من خبراء الأمن ومحلي الأمن المحترفين - يقوم هؤلاء في إطاره، بصفتهم الشخصية، وليس بصفتهم ممثلين للدول، بمناقشة ما يتعين عمله لطرح نهج جديد على الدول. وبعبارة أخرى، يوجد لدينا حالياً داخل فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى، وبين الشخصيات المرموقة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مفهوم جديد وضعه المستشار شرويدر مؤخراً، ويُعرف

باسم تقرير هارميل الثاني، وهو عبارة عن نهج يبين أنه لا بد من عرض شيء مبتكر وخلاق، نهج جديد تماماً، لأننا نواجه مشاكل مختلفة، وأقترح، دون إصدار أي قرار، أن نطلب إلى الفريق المكون من أفضل وأمع المحللين الأمنيين، فضلاً عن بعض مؤسسات البحوث، وليكن مثلاً معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام الذي كنت أنتمي إليه في الماضي، أو المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، أو أية مؤسسة أخرى، أن تعد بعض الاقتراحات للمؤتمر. ويبدو لي هذا نهجاً مبتكراً تماماً يفوق الاتجاه إلى إنشاء لجنة أخرى أو هيئة رسمية أخرى تؤلفها الدول.

وأثناء تعزيز ما سنبدله من جهود للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المواضيع التي سيتناولها المؤتمر، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن التحديات الجديدة تستلزم ردوداً جديدة. وعلى المنظمات التي أنشئت في عالم القطبين أن تتكيف مع الواقع الحالي. ولا حاجة لنا إلى تغيير النظم الداخلية أو المواثيق التأسيسية. وإنما نحتاج إلى توافق جديد في الآراء السياسية، إلى تعبير عن الإرادة السياسية، يمكن المجتمع الدولي من العمل.

وأود أن أختتم كلمتي قائلاً إن علينا أن نقدم بشجاعة على تجاوز مصالحنا الأمنية الوطنية الضيقة، من أجل تعزيز النظام الدولي الذي سيوفر الأمن للجميع. ولقد سبق للجنرال ديغول أن قال: "ثمة أوقات تتغلب فيها حفنة من الرجال الأحرار على الحتمية وتفتح آفاقاً جديدة. والشعب ينال التاريخ الذي يستحقه". دعوني إذن أعرب عن أمني الصادق في أن تتمكن كافة البلدان الممثلة في هذه الهيئة من التحلي بالقدر الكافي من الحرية لفتح آفاق جديدة. وأنا على ثقة من أنكم جميعاً جديرون ببدء المفاوضات التي طال انتظارها.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أود، باسم المؤتمر، أن أشكر معالي وزير خارجية بولندا جزيل الشكر على بيانه المهم، وعلى نصائحه الصائبة. وأشكركم أيضاً يا معالي الوزير على الأهمية التي توليها حكومتكم لأعمال هذا المؤتمر وعلى الدعم الذي أعربتم عنه لرؤسائه.

سأقوم الآن بتعليق الجلسة مرة أخرى لبضع لحظات من أجل مرافقة الوزير خارج قاعة المجلس.

علقت الجلسة الساعة ١١/٢٠ واستؤنفت الساعة ١١/٢٥.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): سأواصل الآن منح الكلمة وفقاً لقائمة المتحدثين لهذا الصباح، وسأطلب الآن من ممثل الجزائر الموقر أن يأخذ الكلمة.

السيد الجزائري (الجزائر): في البداية أود الإشارة إلى أنني أشاطر تماماً السيدة نائلة جبر ما جاء في كلمتها، يوم ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، التي عبرت من خلالها بوضوح عن موقف مجموعة ال ٢١، ومن ضمنها الجزائر. وقد أسعدنا الحظ خلال هذا الأسبوع بالاستماع إلى وزراء خارجية عشر دول. وهذا يترجم مدى الاهتمام الذي توليه هذه الدول وكذا المجموعة الدولية برمتها لمسائل الأمن الدولي ونزع السلاح، وكذا المؤتمرنا هذا.

لقد تطرق السادة وزراء خارجية بيرو، وفنلندا، وأوكرانيا وكازاخستان في كلماتهم القيمة للمؤتمر، خلال مداولتنا، إلى مسألة ذات أهمية في نظرنا. إن الأمر يتعلق بإشكالية الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير (الأسلحة الصغيرة والخفيفة). وقد ركزوا في هذا السياق على أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة لسنة

٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. إن هذه المسألة تكتسي أهمية قصوى وإن كانت لا تشكل موضوعاً لمداولاتنا بشأن برنامج عملنا اليوم. إن استعمال هذه الأسلحة حتى وإن صُنِّفت بأنها خفيفة، فإن نتائجها وخيمة على المستوى الإنساني ناهيك عن عواقبها الاقتصادية والاجتماعية. تبيّن الإحصاءات المتوفرة أن جل النزاعات المسلحة التي حدثت خلال السنوات الأخيرة تمت بأسلحة خفيفة. وعدد ضحاياها يُعد بمئات الآلاف، ٥٠٠ ٠٠٠ بالنسبة للسنة الفارطة حسب ما جاء في خطاب وزير خارجية بيرو. وهذا العدد في تزايد مستمر سواء في أوقات السلم أو الحرب. وزيادة على هذا فإن المخزون العالمي من هذا النوع من الأسلحة يقارب ٧٠٠ مليون قطعة، ٥٩ في المائة منها هي بحوزة المدنيين، والباقي يتوزع على القوات الحكومية والنظامية وكذا الفاعلين غير الحكوميين بما فيهم الجماعات الإرهابية.

إن الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والتراعات المحلية هي عوامل تزيد من الآثار القائمة على ضحايا الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير. وقد أفرزت المجازر التي تسببها الأسلحة الخفيفة تعبئة دولية من أجل الحد من الآثار المميتة لها، وقد توجت هذه التعبئة بمؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في تموز/يوليه ٢٠٠١ والخاص بهذه المسألة. وقد نجم عن هذا المؤتمر برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتعد أفريقيا من المناطق الأكثر تضرراً من الانتشار العشوائي وغير المراقب لمثل هذه الأسلحة، وهذا تحت تأثير منطق الربح لتجار الموت. إن الجزائر، واقتناعاً منها بضرورة رقابة تجارة هذه الأسلحة حفاظاً وتعزيزاً للأمن والسلم الدوليين، قد شاركت بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠١، كما صادقت على برنامج العمل الذي نجم عنه، ومنذ ذلك الحين دأبت على تطبيق أحكام هذا البرنامج. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أعلن لكم اليوم أن الجزائر ستحتضن أيام ١١ و١٢ و١٣ نيسان/أبريل المقبل مؤتمراً جهوياً عربياً بالتنظيم مع دائرة شؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة. وستتمحور أشغاله حول تطبيق الدول العربية لأحكام برنامج العمل لسنة ٢٠٠١. وسيشارك في هذا المؤتمر ممثلون عن الدول العربية وعن دول الساحل الأفريقي كذلك، كما سيشارك أيضاً خبراء من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة وعن برامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك الإنترنت. هذا بالإضافة إلى خبراء من جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي وممثلين عن منظمات غير حكومية.

ويرمي هذا المؤتمر، الذي سيعقد غداة القمة العربية بالجزائر، إلى عرض الحصيلة الأولية لما أنجزته الدول العربية في إطار برنامج العمل وكذلك بحث سبل ترقية التعاون الجهوي بما في ذلك مع دول الجوار الأفريقي في هذا المجال وكذلك التحضير للاجتماع التقييمي الثاني الذي سيعقد بنيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠٥. كما تنوي الجزائر تنظيم ملتقى وطنياً حول التكفل بضحايا الألغام المضادة للأفراد خلال الأسبوع الأخير من شهر نيسان/أبريل المقبل. وهاتان المبادرتان تعبران عن رغبة الجزائر في العمل من أجل تجسيد التزاماتها الدولية والنهوض بالحوار من أجل وضع حد لمخاطر هذه الآفات التي لا تزال تهدد البشرية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر الموقر، السفير إدريس الجزائري على بيانه. لا يوجد أمامي متكلمون آخرون - أرى الممثل الموقر لجمهورية كوريا الشعبية والديمقراطية.

السيد آن (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أدلي ببيان موجز باسم وفدي.

لقد استمعنا بكثير من الاهتمام إلى البيانات التي أدلى بها خلال هذا الأسبوع وزراء خارجية دول مختلفة. ونقدر الجهود التي يبذلها المسؤولون الرفيعو المستوى لإحياء أعمال المؤتمر. ونأمل أن تستمر هذه الجهود في الاتجاه الصحيح.

يتمثل الانطباع الذي خرجنا به من تلك البيانات في أن المؤتمر أمامه بالفعل طريق طويل. ثم إننا شعرنا بنوع من خيبة الأمل. وذلك لأن هناك خوفاً من الالتفات إلى جوهر الموضوع، وكل ما يتم تناوله هو السطح. ولو أن الواحد منا تجاهل جوهر أية مسألة ولم ير سوى ظاهرها، لما أمكن حل تلك المسألة. فلو أردنا التخلص من الدخان، فلا بد من القضاء على النار، مصدره. وما دامت النار موجودة فلا يمكن منع الدخان من الانتشار.

لقد جرى الحديث عن انسحاب بلدي من معاهدة عدم الانتشار وحيازتها لأسلحة نووية. وليس المؤتمر بالحق المناسبت لتناول هذه المسألة، ولكن بما أنها أثرت وطُرحت، فنود أن نبدي الملاحظات التالية. باختصار، إن التهديدات البالغة الخطورة التي تتعرض لها الحقوق السيادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحقها في الوجود هي التي دعتها إلى الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار واضطرتها إلى امتلاك الأسلحة النووية. وقد ذكرت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا بوضوح في البيان الصادر عن وزارة خارجيتها في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥. ولم نشعر قط بأننا مجبرون على الالتزام بالمعاهدة على حساب حقوقنا السيادية وعلى حساب وطننا وشعبنا. وليس خيارنا النووي إلا واحداً من تدابير الدفاع عن النفس التي لا يمكن اتخاذها ما عداها في أسوأ حالة تُفرض علينا من الخارج.

وهناك ما يبرر تماماً قيام دولة ذات سيادة بالتفكير في اتخاذ تدبير مناسب للدفاع عن سيادتها وشعبها عندما يتضح لها أن هناك اتباعاً جلياً لسياسة تهدف إلى قمع سيادتها وتدمير البلد بالقوة. ونحن نعتقد أن هذا هو ما كانت ستفعله أي دولة ذات سيادة. وما دامت هذه السياسة المعادية مستمرة، فسيستمر كذلك تعزيز وسائل الردع النووي من أجل الدفاع عن النفس. وما يجب أن يجتذب الاهتمام الرئيسي هو السياسة الأحادية الجانب والمتعجرفة التي تسببت في هذا الوضع. وسيكون هذا هو مجال الاهتمام المناسب والطلب المناسب على المسار الصحيح.

وأود أن أشير بصفة خاصة إلى بيان اليابان. فمن واقع السياسة العامة التي تتبعها حكومة اليابان، تكون اليابان في وضع لا يسمح لها بالمشاركة بتراهة في عملية مناقشة هذه القضية. ومع ذلك، فقد سُمح لليابان - أي سمحت لها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - بحضور محادثات الأطراف الستة، لتعرف كيف تختار النهج السليم تجاه القضية وكيف تتصرف من أجل تحقيق السلم والأمن في المنطقة. ولكن اليابان لم تقم إلا بالعمل على تحقيق طموحها الأحادي الجانب من خلال هذه المحادثات. ويتمثل هذا الطموح في إحياء التزعة العسكرية وتحقيق توسع عسكري فيما وراء البحار. واليابان لا تريد حل القضية النووية. وإنما تريد مواصلة الصيد في المياه العكرة. ولم تتخل اليابان عن طموح الماضي: حلم إحكام قبضتها على آسيا بكاملها. ولا تزال هذه مسألة خطيرة.

ففي اليوم الأول من اجتماعنا في الجلسات العامة، أي في كانون الثاني/يناير، جرى الإدلاء ببيانات أثرا في وفدي وفي أنا شخصياً، بل ومسا أحاسيسنا. وقد أدلى بهذين البيانيين سفيرا بولندا وألمانيا اللذان تحدثا بمناسبة تحرير معسكر أوشفيتز.

ولكن الشعور الذي لدي اليوم مختلف تماماً. فاليابان مُنحت الفرصة السياسية بفضل إحدى الدول القوية للعودة إلى الساحة دون التخلص بالكامل مما ارتكبته في الماضي من جرائم، خلافاً لما حدث مع الدول الأعداء الأخرى المذكورة في ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، فليس لديها إحساس حقيقي بما ارتكبته في الماضي من جرائم. بل إنها تظن أن دستورها السلمي يقف في وجه إحياء النزعة العسكرية، وبحث عن ذريعة لتعديل الدستور الياباني وإحيائها. إن السياسة العامة لليابان وتحركاتها تلقي بظلال قائمة على مستقبل السلم والأمن في المنطقة.

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تسمح بحدوث هذه التطورات. لن نسمح لهذا التحرك بإحياء النزعة العسكرية. ولو أن هذا التحرك استمر، فسترد جمهوريتنا عليه بالطريقة المناسبة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر الممثل الموقر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السيد آن ميونغ هون، على بيانه، وأعطي الكلمة الآن إلى الممثل الموقر لليابان.

السيد ماين (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): لقد تطرق ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى مسائل تتعلق ببلدي. وأود أن أوضح مرة أخرى عدداً من النقاط.

فيما يتعلق باشتراكنا في محادثات الأطراف الستة، يبدو أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحاول الربط بين مشاركة اليابان في هذه المحادثات وقضايا أخرى معينة. غير أن القضية النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرتبطة ارتباطاً مباشراً بأمن اليابان، واستمرار مشاركة اليابان في هذه المحادثات أمر ضروري. وتتفق على ذلك بلدان أخرى مشاركة في هذه المحادثات - وهو أنه لا يمكن إجراء محادثات الأطراف الستة بدون مشاركة اليابان. وبالنظر إلى عدم الصدق تجاه القضية التي ناقشها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، فإن اليابان لا ترى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في موضع يسمح لها بالتعليق على مشاركتنا في المحادثات.

وثانياً، إن اليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من القصف الذري، قد تخلت عن خيار السلاح النووي، وفقاً للمعاهدات الدولية مثل معاهدة عدم الانتشار، ولا تزال ملتزمة بمبادئها غير النووية الثلاثة وهي عدم حيازة الأسلحة النووية وعدم إنتاجها وعدم السماح بإدخالها إلى اليابان. ولا أساس من الصحة لفكرة أننا نسعى إلى إحياء النزعة العسكرية.

وثالثاً، وفيما يتعلق بالماضي، فإن موقف اليابان الأساسي بشأن قضايا الماضي لا يزال هو نفسه الموقف الموضح في بيان رئيس الوزراء الصادر في عام ١٩٩٥، وإعلان بيونغ يانغ. واليابان تحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ تدابير صادقة تستند إلى إعلان بيونغ يانغ فيما يتعلق بحل مختلف هذه القضايا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان الموقر، السفير يوشيكى ماين، على بيانه. وأدعو الممثل الموقر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أخذ الكلمة.

السيد آن (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالإنكليزية): أريد أن أسجل نقطتين، تتعلق أولاهما بالقضية النووية والمشاركة في القضية النووية. يجري تناول هذه القضية النووية على أساس عدم استقرار السلم والأمن في جميع أنحاء المنطقة التي نعيش فيها، ولذلك فجميع الدول التي تحضر محادثات الأطراف

الستة تتحمل مسؤوليات أخرى. والقضية إنما تعني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالدرجة الأولى. وهي أساساً قضية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدي، لليابان مسؤولية فيها. وبما أننا طرف مباشر في هذه الحوادث، فلنا كامل السلطة في التعليق على نوعية مشاركة اليابان في هذه العملية ومدى تأهلها لذلك.

وأما النقطة الثانية التي تتعلق بإعلان بيونغ يانغ بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فقد كان إعلاننا جيداً جداً، ولكن لا يجري تنفيذه بعدُ نظراً لحركة الخيانة التي قامت بها حكومة اليابان. ونحن نعرف اليابان جيداً على مرّ التاريخ الذي تشترك فيه اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكوريا. والشعب الكوري يعرف اليابان تماماً. والآن، نخشى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حكومة وشعباً، مجرد التحدث مع اليابان. وهذا هو الشعور الذي نضطر إلى الإحساس به.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر الممثل الموقر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقبل أن أنتقل إلى المراحل الختامية لهذه الجلسة العامة في هذا الصباح، هل يوجد أي وفد آخر يريد التحدث عند هذه المرحلة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك، دعوني إذن أتقدم ببضع ملاحظات ختامية وأتقدم أيضاً بعدد من عبارات الامتنان المختلفة.

أريد أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى أميننا العام ومن سبقني في هذا المنصب، السفير كريس ساندرز، على دعمهما ونجاحهما في أن يقدمنا هذه السنة هذا الجزء الرفيع المستوى الذي يستحق التقدير. وأتوجه بمشاعر الامتنان أيضاً إلى البلدان الأعضاء التي تكبد وزرائها وأمنائها البرلمانيون للعلاقات الخارجية عناء مخاطبتنا هذا الأسبوع وأنفقوا في ذلك من وقتهم. ولا يمكنني أن أوفي كريس ساندرز حقه من شعوري بامتناني له على نجاحه في وضع أسس لزيادة تكثيف التركيز على إيجاد وسيلة يخرج بها المؤتمر من مأزقه، وذلك بفضل ما بذله من جهود، ليهيئ لنا طريقاً ممكناً إلى الأمام من خلال ما قدمه من تصور متميز غير رسمي ولا يضاهي لمقترح السفراء الخمسة.

وأشعر بأنني أستطيع أن أسجل وأنا مطمئن أن مستوى المشاركة في مؤتمر نزع السلاح قد ارتفع. وقد انعكس هذا من عدد الوزراء الذين حضروا إلى هذه القاعة، وكذلك مما قالوه فيها. ومن الواضح أن الحكومات تتفق على نطاق واسع جداً، على الصعيد الوزاري، في الرأي القائل إن مشكلة المؤتمر مشكلة إرادة سياسية وليست مشكلة تصور دبلوماسي.

وأعتقد أنه يوجد مستوى مرتفع من المشاركة في جوانب أخرى أيضاً. فالقلق عام، كما سبق أن ذكرت، من خطر انغلاق المؤتمر على نفسه، وقد ذكرنا عدد من الوزراء بذلك. كما أن أوساطاً كثيرة تأمل بشدة أن تكون أعمالنا فاتحة خير للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في خلال ستة أسابيع.

وأستنتج من مشاوراتي الثنائية أنه صار في متناولنا أن نحول هذا الارتفاع في مستوى المشاركة والاهتمام إلى زخم حقيقي. وحبذا لو استثمرنا تلك الدفعة في الأسابيع المتبقية من الدورة الأولى لمؤتمر نزع السلاح، قبل عقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، وبالطبع في ظل فترة الرئاسة النيجيرية.

وستعترض حتماً قدرتنا على القيام بذلك حقائقٌ معينة. فعندما وصفت الورقة غير الرسمية التي تقدم بها كريس ساندرز بوصفها تصوراً غير رسمي لمقترح السفراء الخمسة، أقدمت على ذلك بناء على مشاورات أجرينتها.

والصفقة التي تشكلها هذه الورقة، كما هي الحال بالنسبة لأشكال برنامج العمل المتعدد الجوانب التي سبق طرحها على المؤتمر في السنوات السابقة، تتضمن بالضرورة عناصر لا يستسيغها الجميع. وهذا هو شأن كافة الحلول التوفيقية. وربما كانت كل جرعة من جرعات الدواء مُرة عند تناولها، ولكن الدواء في هذه الحالة لن يكون ناجعاً ما لم يتم تناول الجرعات كلها.

وتستدعي المرحلة المقبلة من أعمال المؤتمر، في رأيي، التفاوض بسرعة من أجل التوصل إلى نوع واحد محدد، وربما عدة أنواع محددة، من الدواء. وسيطلب هذا مرونة متبادلة، تدعمها، كما أشرت إلى ذلك يوم ٢٢ شباط/فبراير عندما عبرت عن صدى كلمات كريس ساندرز الحكيم، أكبر قدر ممكن من الشفافية من جميع الجوانب. وأؤكد لسفير نيجيريا، جوزيف أيولوجو، دعمي الكامل له، وأنقدم إليه بأحر التهاني على توليه الرئاسة.

وفي النهاية، نشكر عدداً من الأشخاص الذين قدموا دعماً لا يقدر بثمن. وقد سبق لي أن ذكرت الأمين العام للمؤتمر، السيد سيرغي أوردزونوكيدزه، وأذكر أيضاً بالتحديد نائب الأمين العام للمؤتمر، السيد إنريكي رومان - موري، على ما قدماه من مساعدة ودعم قيمين، يسراً قطعاً اضطلاعي بمهامي كرئيس. كما أعرب عن امتناني الشديد للسيد جرزى زالسكي على نصائحه كخبير، بشأن ممارسات المؤتمر وإجراءاته، ولزملائه في إدارة شؤون نزع السلاح، وللسكرتيرات اللاتي كان تفنيهن ومهارتهن التنظيمية ضروريين لتنسيق وتحديد مواعيد مشاوراتي الثنائية خلال الأسبوعين أو الأسابيع الثلاثة الماضية. وأخيراً، وليس آخراً، أود أن أشكر موظفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف، من مترجمين شفويين وتحريريين وموظفي قاعات المؤتمرات وموظفي الأمن، الذين أسهمت مهاراتهم وخبراتهم إسهاماً كبيراً في سير أعمالنا بسلاسة وفعالية وسلامة.

وأود قبل أن أختتم الجلسة أن أذكر المندوبين الموقرين بأن حكومة الصين وحكومة الاتحاد الروسي ومركز سيمون لبحوث نزع السلاح وعدم الانتشار بكندا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ستنظم في الأسبوع المقبل، يومي الاثنين والثلاثاء ٢١ و٢٢ آذار/مارس، مؤتمراً بعنوان "حماية أمن الفضاء: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". وسيعقد المؤتمر هنا في قاعة المجلس. ويدعو المنظمون الدول الأعضاء والدول صاحبة مركز المراقب إلى المشاركة في المؤتمر.

وما لم يكن أي وفد يرغب في أخذ الكلمة عند هذه المرحلة، تُختتم بذلك أعمالنا لهذا اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥

— — — — —